



## مشروع الموازنة وقانون التسويات للعامين 2009-2010 من منظور جندي

باربره سفيرسكي  
تموز 2009

### مدخل

تضمّن المشروع الأصلي لموازنة العام 2009، الذي قُدّم في تشرين الأول 2008، خططاً لإجراء تقليص كبير في موازنة وزارة الدفاع إلى جانب تقليص أفقي في موازنات سائر الوزارات، في محاولة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية وما يترتب عنها من انخفاض في الإيرادات من الضرائب.

لكن الأمور لم تبقَ على حالها: فالحكومة سقطت، وأجريت انتخابات جديدة، وأقيم ائتلاف حكومي جديد. وقد أفرزت إقامة الائتلاف الحكومي الجديد إلغاء للتقليص في موازنة وزارة الدفاع الذي سبق وتحدثوا عنه، واستبداله بالتصديق على إجراء تقليص أفقي في كافة الوزارات - ما عدا وزارة الدفاع - يتجاوز ما جرى التخطيط له في المرحلة السابقة.

لا ينمّ المصطلح "تقليص أفقي" على أبعاد جنديرية للوهلة الأولى. لكن، إذا تذكرنا أن نحو ثلثي موظفي الدولة هم من النساء، وطالما أن الأجر يشكل مركباً هاماً من موازنات الوزارات، فإن أي مسّ بها سيترك أثراً سلبياً على النساء موظفات الدولة.

رغم القرار بإجراء تقليص أفقي، فإن مشروع موازنة الدولة للعام 2009 يشير إلى نيّة برفع النفقات على الخدمات الاجتماعية، وهو أمر يعود إلى عدة اعتبارات، منها الائتلافية، (كزيادة مخصصات الأطفال والشيوخ)، والاتفاقات المهنية (مثلاً، اتفاق "أفق جديد" المبرم مع نقابة المعلمين)، فضلاً عن تعهّدات أخرى، كرفع حجم السلة الصحية التابعة لصناديق المرضى في العامين 2009 و-2010. مع ذلك، ينبغي التعامل مع هذه المعطيات بحذر نظراً للموعد المتأخر الذي من المقرر أن تتم فيه المصادقة على الموازنة - 15 تموز، أي بعد بداية السنة المالية بنحو سبعة أشهر. فتجربة الماضي تدل على أن الوزارات تجد صعوبة في تطبيق بنود الموازنة إذا جرى التصديق عليها في موعد متأخر.

أغلب الظن، أن تقرير المحاسب العام لوزارة المالية بشأن تطبيق موازنة 2009، الذي سينشر في العام 2010، سوف يبيّن أن بعض الأموال التي تمت المصادقة عليها لم تذهب إلى المستفيدين منها. أي بكلمات أخرى، سوف نكتشف أن الزيادة في الموازنة كانت في حقيقة الأمر أقل مما سيتم التصديق عليه في 15 تموز القادم.

نتناول في ورقة الموقف أدناه موضوعي الإيرادات والنفقات، أي التغييرات الضريبية، ونتوقف عند بعض البنود ذات الصلة بالنساء في موازنات وزارات الصحة، التربية والتعليم، والصناعة والتجارة والتشغيل، والرفاه الاجتماعي.

## الضرائب

### التراجع عن اقتراح إلغاء نصف نقطة استحقاق للنساء

ثمة في المجال الضرائبي بشرى سارة واحدة وحيدة، أما سائر البشائر فسيئة.

تكمّن البشّرى السارة في التراجع عن الاقتراح الأصلي بإلغاء نصف نقطة استحقاق للمرأة، ما يعادل 98.5 شاقلا في الشهر. لو تم تطبيق الاقتراح أعلاه، لجرى تخفيض مستوى الإعفاء الضريبي الممنوح للمرأة العاملة على أجرها، علماً أن نصف النقطة هذا يشكل تعويضاً طفيفاً عن الفجوة القائمة بين أجرَي الرجال والنساء.

### ضريبة الدخل وضريبة الشركات

لا يدفع 65% من النساء العاملات ضريبة عن دخلهن بسبب تدنيهن ونظراً لنقاط الاستحقاق التي تمنح لهن. يبلغ حد الإعفاء الضريبي في العام 2009 - 4,433 شاقلا للرجل و- 5,142 شاقلا للمرأة بدون أطفال، ويعود السبب للفرق بين الحدّين إلى استحقاق المرأة لنصف النقطة الإضافي المذكور أعلاه. أما المرأة مع أطفال، فإن حد الإعفاء الضريبي يزداد بنقطة استحقاق عن كل طفل. فمثلاً، يبلغ الحد الضريبي للمرأة مع طفلين 7,768 شاقلا، فيما يبلغ الحد للمرأة مع ثلاثة أطفال 8,761 شاقلا.

يجب التنويه إلى أن ما يزيد عن ثلث النساء الأجيريات في إسرائيل (36%) يتقاضين أجراً متدنياً، أي ما لا يتجاوز ثلثي متوسط الأجر (الذي وصل في العام 2007 مستوى 3,676 شاقلا ولم يتغير منذئذ).

تؤكد المعطيات المذكورة أعلاه أن النساء يستقدن من تخفيض في ضريبة الدخل أدنى بكثير منه عند الرجال. أما المستفيدون الرئيسيون من تخفيض معدل ضريبة الدخل - سواء في أعقاب الخطة التي اعتمدت في الفترة 2003-2010، أو الخطة التي سوف تعتمد من 2011 حتى 2016 - فهم متلقو الأجر العالي.

المبلغ المضاف إلى الدخل السنوي لامرأة أجيبة مع طفلين  
في أعقاب تخفيض ضريبة الدخل

הערה[1]: האם השנים נכונים?

بالشافل، قياساً لمتوسط الأجر في العام 2002، يشمل الخفض بنقاط استحقاق الإعفاء للمرأة مع طفلين

المبلغ السنوي المضاف للدخل: 2016 مقارنة بـ 2010	مستوى الأجر
--	أجر بمستوى 75% من متوسط الأجر
--	أجر بمستوى متوسط الأجر
3,174	أجر بمستوى ضعف متوسط الأجر
12,217	أجر بمستوى 4 أضعاف متوسط الأجر
20,794	أجر بمستوى 6 أضعاف متوسط الأجر

ملاحظات:

1. انطلقنا من فرضية ثبات قيمة نقطة الاستحقاق، في كل من السنين في الفترة بين 2010 و-2016، على مستوى 197 شاقلا. يبلغ عدد نقاط الاستحقاق للمرأة مع طفلين 4.75.
  2. كان متوسط الأجر الشهري في العام 2002 - 7,147 شاقلا.
  3. تشمل المعطيات أعلاه خفض ضريبة الدخل ونقاط الاستحقاق، لكنها لا تشمل خفض التأمين الوطني والضريبة الصحية.
- المصادر: معالجات أجزاها مركز أدقا لمعطيات صادرة عن وزارة المالية-سلطة الضرائب؛ جداول المساعدة لحساب ضريبة الدخل السنوية؛ موقع وزارة المالية الإلكتروني؛ مشروع قانون زيادة النجاعة الاقتصادي للعام 2009؛ الدائرة المركزية للإحصاء، تقرير الإحصاء السنوي - سنوات مختلفة.

يبين الجدول أعلاه أن خطة تخفيض ضريبة الدخل الذي من المقرر تطبيقه في الفترة 2011-2016، لن يسهم حتى ولو بشافل واحد لدخل من تتلقى أجراً ما دون متوسط الأجر - أي لدخل ما يتجاوز 75% من الأجيترات.

في الوقت نفسه، تخطط الحكومة إلى تخفيض ضريبة الشركات، من 26% في العام 2009 إلى 18% في 2015، وهي تقلد في ذلك دولا أخرى كإيرلندا وبلدان شرق أوروبا التي تسعى إلى اجتذاب المستثمرين عبر اعتماد ضرائب منخفضة. هذه السياسة ليست إلا سباقاً نحو الحضيض نشكّ بفرص نجاحها.

قد كان من الأولى أن تجبي الضريبة، وأن توظف عواندها في التربية والتعليم، والتعليم العالي، واجتذاب المستثمرين عبر قوى عاملة متعلمة. لو تم الأمر على هذا النحو، لاستفاد جمهور النساء في إسرائيل أكثر بكثير من تخفيض ضريبة الشركات المخطط له.

## ضريبة القيمة المضافة

لا تستفيد غالبية النساء من خفض الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل، ورسوم الصحة ورسوم التأمين الوطني). في المقابل، سوف تتحمل كافة النساء العبء الواقع نتيجة رفع الضرائب غير المباشرة (لا سيما ضريبة القيمة المضافة).

يتوقع أن تخسر خزينة المالية في 2009، نتيجة تخفيض الضرائب الذي تم اعتماده عام 2003، مبلغ 4.2 مليار شافل. في سبيل تغطية هذه الخسارة، تخطط الحكومة لرفع الضرائب غير المباشرة (لا سيما ضريبة القيمة المضافة) بما يعود عليها بمبلغ 3.6 مليار شافل.

تعتبر الضرائب المباشرة نظاماً مطرداً، فمعدل الضريبة يزداد مع ارتفاع الأجر. ومع أن الضرائب غير المباشرة تعتبر نظاماً تراجعياً، فالجميع يدفعون المبلغ عينه على عين المنتج، علماً أن وزن هذا المبلغ لدى أصحاب الدخل المتدني أكبر.

كنتيجة للسياسة المجففة (تخفيض الضرائب المباشرة ورفع الضرائب غير المباشرة)، تتوقع وزارة المالية أن تتجاوز إيرادات الدولة الناتجة عن الضرائب غير المباشرة في العام 2010 (93.3 مليار شافل) تلك الناتجة عن الضرائب المباشرة (85.1 مليار شافل).

ينطوي الأمر على تحول تاريخي، ففي العقدين الأخيرين، بل ربما أكثر، كانت الإيرادات من الضرائب المباشرة أكبر منها الناتجة عن الضرائب غير المباشرة، وبدون منازع.

## فرض ضريبة القيمة المضافة على الخضراوات والفواكه

يقترح قانون التسويات إلغاء إعفاء الخضراوات والفواكه من ضريبة القيمة المضافة، علماً أن هذا الاقتراح يتكرر السنة تلو الأخرى. في حالة تطبيق هذا الاقتراح فإن أصحاب الدخل المنخفض، الذين يستهلكون الخضراوات والفواكه زهيدة الثمن، سوف يكونون أكثر من يتضرر. ففرض ضريبة القيمة المضافة على هذه السلع، يكبد أصحاب الدخل المنخفض خسارة مضاعفة: مرة جراء ارتفاع العبء المالي الذي سيلحق بنفقاتهم على سلة الغذاء، ومرة أخرى جراء التراجع المتوقع في المستوى الغذائي لهذه السلة. لا شك أن ضريبة كهذه سوف تثقل كذلك كاهل الأسر المنتمية للطبقة الوسطى.

## إلغاء حكم المحكمة القاضي بإعادة النفقات الناجمة عن العناية بالأطفال

يقترح قانون التسويات إلغاء حكم محكمة العمل القطرية الذي قضى بالاعتراف بالنفقات الناجمة عن العناية بالأطفال (الحضانة اليومية، الحاضنة، حضانة ما بعد ساعات الظهر) كنفقات تقتضيها حاجة الذهاب إلى العمل بهدف الاسترزاق، ما يجيز الحصول على تعويض ضريبي عنها.

لكن المقاومة الواسعة التي واجهها الاقتراح بإلغاء قرار المحكمة، دفعت بوزير المالية يوقال شطاينتس لتقديم مشروع قانون يقضي باستبدال التعويض عن النفقات بمنح النساء العاملات نقاط استحقاق إضافية عن أطفالهن، أو - للنساء اللواتي لا يستطعن استغلال نقاط استحقاق إضافية - منحهن هبات تتكرر وفق نموذج ضريبة الدخل السلبية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المستفيد الرئيسي من كلا الحالتين - الاعتراف بالنفقات الناجمة عن العناية بالأطفال، والحصول على نقاط استحقاق إضافية - سوف يكون النساء اللواتي تتيح لهن أجورهن استغلال نقاط الاستحقاق بالكامل.

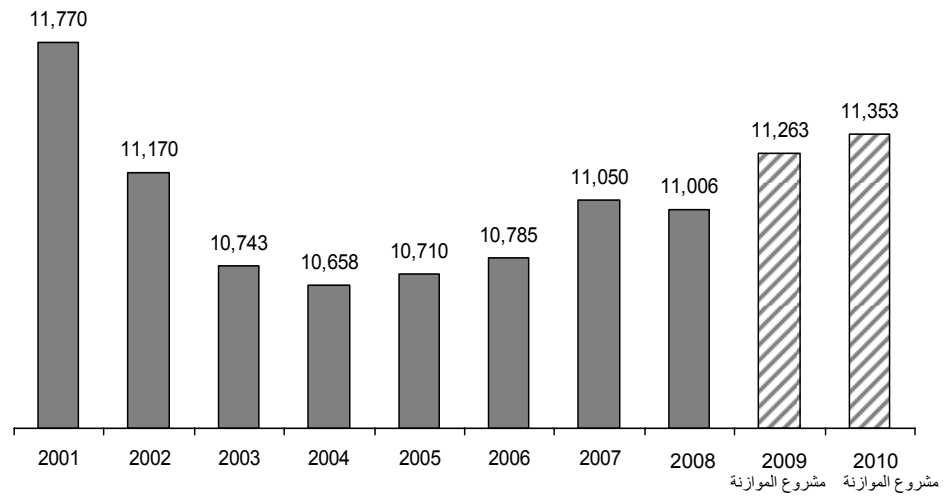
طُرح في الآونة الأخيرة اقتراحان يشكلان بديلاً أفضل: كان الأول مبادرة من "لوبي النساء"، قدّمه عضو الكنيست السابق جديعون ساعر كمشروع قانون، ويقضي بالاعتراف بالنفقات عن العناية بالأطفال ليس فقط لغرض تخفيض الضريبة المفروضة على النساء اللواتي يتلقين أجرًا مرتفعًا، بل ولغرض إعطاء النساء اللواتي يحصلن على أجر منخفض دفعات فعلية؛ أما الاقتراح الآخر فلمؤسسة نَعَمات وهو يقضي بمنح النساء تمويلًا كاملاً عن الحضانات اليومية، أي تحويل الحضانات إلى خدمة مجانية (تُنظر عن تمويل الحضانات اليومية لاحقًا).

### موازنة وزارة الدفاع مقارنة بموازنات الوزارات الاجتماعية

منذ اعتماد التقليلات الكبيرة في الموازنات في الفترة 2001-2003، تشهد الأجهزة العامة في إسرائيل، باستثناء جهاز الأمن، أزمة في ميزانياتها. فنفقات الحكومة للفرد الواحد، لا سيما في مجال الخدمات الاجتماعية، أقل مما كانت عليها في العام 2001. صحيح أن مشروع الموازنة للفترة 2009-2010 يبشر بتحسّن ما، لكن هذا التحسّن لا يكفي لتعويض الأجهزة الاجتماعية عن الخسائر التي تكبّدها والتآكل الجاري فيها في السنين الماضية.

### النفقات الاجتماعية للفرد، 2001-2010

بالشافل، وفقاً لأسعار 2008



#### ملاحظات:

1. بيانات الفترة 2001-2008 تكشف عن التنفيذ وهي صادرة عن محاسب وزارة المالية العام. بيانات العاميين 2009-2010 مأخوذة من مشروع الموازنة لهذه السنة.
  2. تشمل النفقات الاجتماعية الوزارات التالية: التربية والتعليم (بما في ذلك برامج التطوير)؛ الصحة (بما في ذلك برامج التطوير)؛ التعليم العالي؛ العمل والرفاه الاجتماعي؛ والمبالغ المحوَّلة من وزارة المالية إلى مؤسسة التأمين الوطني.
- المصادر: معالجات أجراها مركز أدقا لمعطيات صادرة عن وزارة المالية-المحاسب العام، *التقرير السنوي - سنوات مختلفة*؛ وزارة المالية، *مشروع الموازنة وإيضاحات، مقومات الموازنة، حزيران 2009*.

أسفرت التقليلات المتواترة التي جرى اعتمادها في العقد الأخير عن إيقاع ضرر طويل الأجل في الخدمات الاجتماعية.

- في محاولة لمواجهة الأزمة، عمدت الأجهزة العامة إلى واحدة أو أكثر من السبل الأساسية التالية:
- تقليص الخدمات - مثلاً، خفض عدد الساعات التدريسية في المدارس، أو توفير عدد أصغر من الكتب أو المختبرات في الجامعات؛
  - تقليص التكاليف - وخصوصاً من خلال توظيف عاملين بواسطة شركات القوى العاملة أو مقاولي الخدمات أو مقاولي القوى العاملة - مثلاً، ممرضات المدارس؛
  - تقديم اقتراحات لخدمات "استثنائية" للأثرياء - مثلاً، "التعليم الرمادي" للأطفال الأسر الميسورة، والخدمات الطبية الخاصة للمرضى ميسوري الحال؛ وبرامج التأمين المكتملة؛ وما شابه. تزعر الخدمات الاستثنائية هذه الطابع العام والشامل لخدمات التربية والتعليم، والصحة، والتأمين والرفاه الاجتماعيين.

### موازنة وزارة الصحة

يقترح مشروع الموازنة لوزارة الصحة في العام 2009 موازنة تبلغ 16 مليار شاقل، أي بزيادة قرابة 2.7% قياساً بالعام 2008. يخصّص القسم الأكبر من الموازنة لتغطية حصة الدولة في تمويل قانون التأمين الصحي الرسمي البالغة نحو 12 مليار شاقل في العام 2009 (بالأسعار الجارية).

تنطوي موازنة وزارة الصحة على أهمية بالغة لجمهور النساء للأسباب التالية:

- (1) ما يربو عن 70% من العاملين في المجال الصحي نساء؛
  - (2) تلجأ النساء إلى الخدمات الصحية أكثر من الرجال نظراً لتمتعهن بطول عمر أطول، وإصابتهن بالأمراض المزمنة أكثر، وحاجتهن لهذه الخدمات في قضايا تخص الإنجاب وجهاز التكاثر؛
  - (3) تتحمل النساء المسؤولية الرئيسية عن صحة الأطفال في الأسرة، فحين يمرض هؤلاء، تقوم النساء بالعناية بهم ومرافقتهم إلى الطبيب.
- تحمل السياسة المالية في المجال الصحي للعاميين 2009 و-2010 في ثناياها بشائر بعضها سار وبعضها سيئ.

## كلفة السلة الصحية في صناديق المرضى

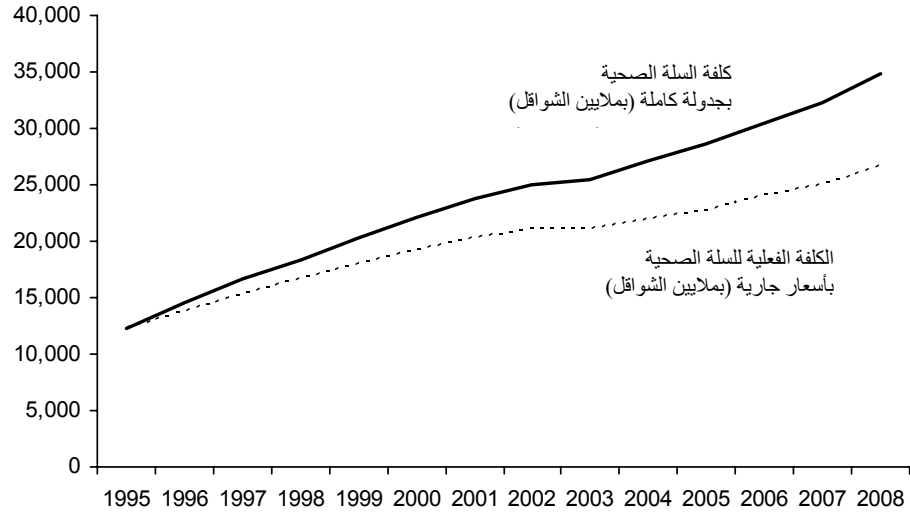
تكمن إحدى البشائر السارة في الزيادة بمعدل 2.5% التي يتم التخطيط لإضافتها إلى "كلفة السلة"، والتي سوف توضع تحت تصرف صناديق المرضى لاستخدامها في تقديم خدمات الصحة ضمن إطار قانون التأمين الصحي الرسمي. بناء عليه، سوف يبلغ حجم كلفة السلة حوالي 28 مليار شاقل، من المقرر أن تخصص 415 مليون شاقل منها لإدراج أدوية وتقنيات جديدة في سلة الخدمات، علمًا أن هذه الإضافة السنوية هي الأكبر من نوعها حتى اليوم التي تم تخصيصها لإجراء التحسينات التقنية. ومن المفروض أن يخصص مبلغ مشابه في العام 2010.

تشكل موازنة كلفة السلة للسنتين القادمتين تطورًا إيجابيًا إذا أخذنا بالحسبان التآكل الذي شهدته منذ 1995، أي أن في الأمر تعويضًا ما عن هذا التآكل رغم محدوديته.

يبين الشكل أدناه الكلفة المنشودة والكلفة القائمة لسلة خدمات صناديق المرضى في الفترة بين 1995 و- 2008.

## كلفة السلة الصحية، 1995-2008

كلفة السلة الفعلية بالأسعار الجارية مجدولة بالكامل لغلاء المعيشة



**ملاحظة:** جرى حساب كلفة السلة الصحية بجدولة كاملة استنادًا إلى ثلاثة مؤشرات: التغير الديمغرافي، التغير التقني، والتغير في مؤشر غلاء الصحة. عدد الأفراد المقياسي - أخذ متوسط عدد الأفراد المقياسي من معطيات وزارة الصحة بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيير في معادلة ضريبة الرؤوس للعام 2005. يمتاز هذا النظام بتأثره المباشر بحجم عدد السكان. ثمة تغيرات أخرى في السلة الصحية غير تلك التي استعرضناها هنا، لكننا لم نأخذها بالحسبان في هذه الوثيقة.



المصادر: معالجات أجزائها مركز أدفا لمعطيات صادرة عن المعهد الوطني لدراسة الخدمات الصحية والسياسة الصحية، عشر سنين على قانون الصحة الرسمي 1995 - 2004، تحرير: جابي بن نون وجور عوفري؛ بيانات مأخوذة من قسم الاقتصاد والتأمين الصحي، حزيران 2009.

### إلغاء رسوم "طبيبات حَلاَف"

يمكن الإشارة إلى بشرى أخرى تهّم النساء: من المقرر أن يشهد العام 2010 إلغاء لنسبة التحمّل المدفوعة لمؤسسة الصحة الأسرية ("طبيبات حَلاَف")، علمًا أن هذه الرسوم تبلغ في الوقت الراهن 546 شاقلا لكل طفل.

### إنشاء آلية تتيح فرض ضريبة الصحة على ربات البيوت في العام 2011

نصل إلى البشائر السيئة: يجري الحديث عن فرض نحو 90 شاقلا ضريبة على الصحة على كل عامل أو عاملة، وهي نوع من أنواع "ضريبة الرؤوس" يوردها مشروع الموازنة القادمة للعام 2011 تتيح فرض ضريبة الصحة على ربات البيوت.

تجدر الإشارة إلى أن ربات البيوت معفيات في الوقت الراهن من دفع ضريبة الصحة (لعدم حصولهن على دخل).

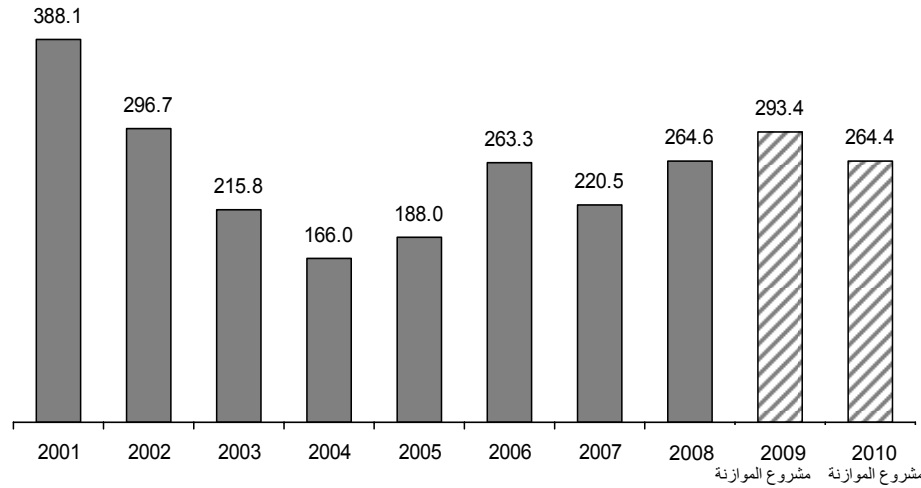
في حالة إقرار "ضريبة الرؤوس"، سوف يضطر متلقو الأجر الذي لا يصل إلى 2,800 شاقلا في الشهر (وهم بالأساس من النساء) الذين لا يستحقون الحصول من مؤسسة التأمين الوطني على مخصصات تأمين الدخل، إلى دفع ضريبة عن الصحة تفوق ما يدفعون اليوم.

### موازنة وزارة الصحة للتطوير

تقلصت موازنة وزارة الصحة للتطوير في الفترة بين 2001 و-2008 بحوالي الثلث. صحيح أن السنوات الأخيرة شهدت بعض الإضافات، لكن موازنة التطوير لم ترجع إلى سابق عهدها في مطلع العقد الجاري. يجري ذلك في فترة تعاني فيها بعض المناطق، لا سيما في جنوب البلاد، من نقص في المستشفيات والأسرة، والحاجة إلى أعمال الصيانة في البنى التحتية.

## موازنة وزارة الصحة للتطوير، 2010-2001

بملايين الشواقل، بأسعار 2008



ملاحظة: المعطيات للفترة 2008-2001 مأخوذة من بيانات التنفيذ الصادرة عن محاسب وزارة المالية العام. تستند البيانات للعامين 2009 و-2010 إلى مشروع الموازنة لهذه السنة.  
المصادر: معالجات أجراها مركز أدقا لمعطيات صادرة عن وزارة المالية-المحاسب العام، التقرير السنوي - سنوات مختلفة؛ وزارة المالية، مشروع الموازنة وإيضاحات وزارة الصحة للعامين 2009 و-2010، حزيران 2009.

## موازنة وزارة التربية والتعليم

يقترح مشروع الموازنة لموازنة لوزارة التربية والتعليم للعام 2009 تبلغ نحو 31 مليار شاقّل، وفي العام 2010 نحو 33 مليار شاقّل.

تفوق الموازنة المقترحة للعام 2009 بأسس حقيقية موازنة العام 2008 بنحو 7.5%، وتفوق الموازنة المقترحة للعام 2010 موازنة العام 2009 بنحو 5%.

### ساعات الملاك

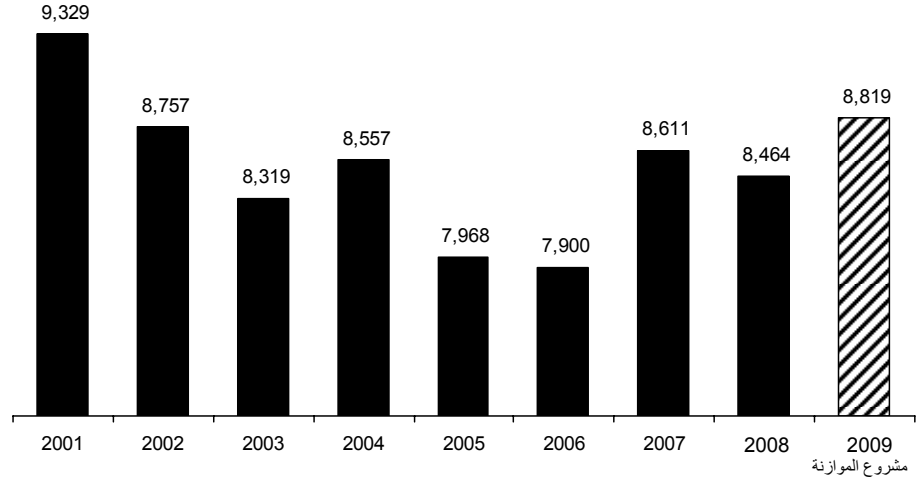
تخصّص وزارة التربية والتعليم زهاء 50% من موازنتها لتمويل "ساعات الملاك" أي أجور المعلمين. أما في واقع الأمر، فغالبية المعلمين معلمات.

حصل في الفترة بين 2001 و-2008 انكماش في موازنة ساعات الملاك بلغ 9% لكل تلميذ. ويُتوقع في العام 2009 أن ترتفع الموازنة بعد تطبيق المرحلة الأولى من اتفاق "أفق جديد" لتصل إلى 8,819

شاقلا سنويا لكل تلميذ. مع ذلك، يظل هذا المبلغ دون المستوى الذي كان في 2001 بحوالي 510 شواقل، وهو عاجز عن التعويض عن التقليلات السابقة.

### موازنة ساعات الملاك للتلميذ، 2009-2001

بالشاقل، بأسعار 2008



#### الملاحظات:

1. المعطيات للفترة 2008-2001 مأخوذة من بيانات التنفيذ الصادرة عن محاسب وزارة المالية العام. تستند البيانات للعام 2009 إلى مشروع الموازنة لهذه السنة.
  2. تشمل موازنة ساعات الملاك الساعات المخصصة لتعليم التلاميذ من الفئة العمرية 6-17 في المرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية، والمرحلة الثانوية، والتعليم الاستيطاني في المرحلة الثانوية، والتعليم الذاتي، ومعيان للتعليم التوراتي. تم حساب عدد التلاميذ للعام 2009 وفقاً لتكهنات دائرة الإحصاء المركزية للسكان. لم يكن بالإمكان حساب التكهّن للعام 2010.
- المصادر: معالجات أجراها مركز أدقا لمعطيات صادرة عن وزارة المالية-المحاسب العام، التقرير السنوي - سنوات مختلفة؛ وزارة المالية، مشروع الموازنة وإيضاحات وزارة الصحة للعامين 2009 و-2010، حزيران 2009.

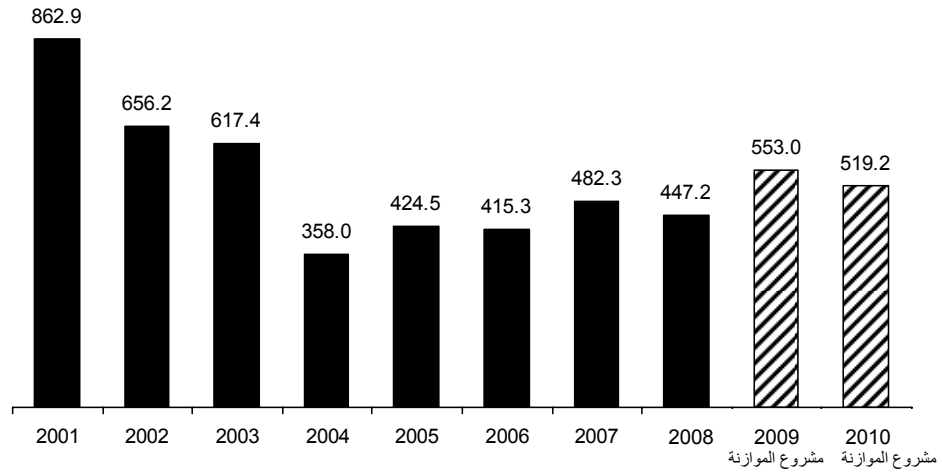
#### موازنة التطوير

شهدت موازنة التطوير في وزارة التربية والتعليم التي تخصص لبناء المؤسسات التعليمية وغرف الدراسة، تآكلاً كبيراً في العقد الأخير، فتقلصت في الفترة بين 2001 و-2008 بنحو النصف (48%).

يُتوقع أن يشهد العامان 2009-2010 زيادة حقيقية في موازنة التطوير بنسبة 20% لتبلغ 536.1 مليون شاقل بالمتوسط (وفقاً لأسعار 2008). مع ذلك، فإن هذا المبلغ أقل بكثير مما كان الحال عليه في مطلع العقد.

يجري ذلك رغم ما تعاني منه مختلف مناطق البلاد من نقص لآلاف الغرف التدريسية، والصعوبات التي تواجهها المدارس في إنفاذ قانون يوم الدراسة الطويل واتفاق "أفق جديد" جراء افتقادها للبنى الملائمة.

موازنة التطوير في التعليم، 2010-2001  
بالشافل، بأسعار 2008



ملاحظة: المعطيات للفترة 2008-2001 مأخوذة من بيانات التنفيذ الصادرة عن محاسب وزارة المالية العام. تستند البيانات للعامين 2009 و-2010 إلى مشروع الموازنة لهذه السنة.  
المصادر: معالجات أجراها مركز أندا لمعطيات صادرة عن وزارة المالية-المحاسب العام، التقرير السنوي - سنوات مختلفة؛ وزارة المالية، مشروع الموازنة وإيضاحات وزارة الصحة للعامين 2009 و-2010، حزيران 2009.

### قانون التعليم الإلزامي

يؤجل قانون التسويات تطبيق قانون التعليم الإلزامي للسن الثالثة والرابعة لمدة 10 أعوام، أي للعام 2019. وفقاً لما ورد في الإيضاحات الملحقة بقانون التسويات، فإن قانون التعليم الإلزامي يسري في الوقت الحالي على نحو 106 ألف طفل في سن الثالثة والرابعة، أي على ثلث الأطفال فقط من هذه الفئة العمرية.

بكميات أخرى، لن تحظى 70% من النساء، الأمهات لأطفال صغار، في المستقبل القريب بالاستفادة من التعليم العام لأطفالهن الصغار، وسوف يضطرون للاعتماد على الخدمات الخاصة باهظة الثمن نتيجة لنقص القائم في الأطر العامة المدعومة.

سوف نتوقف في الصفحات القادمة عند بعض بنود موازنة وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل وموازنة وزارة الرفاه.

## وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل

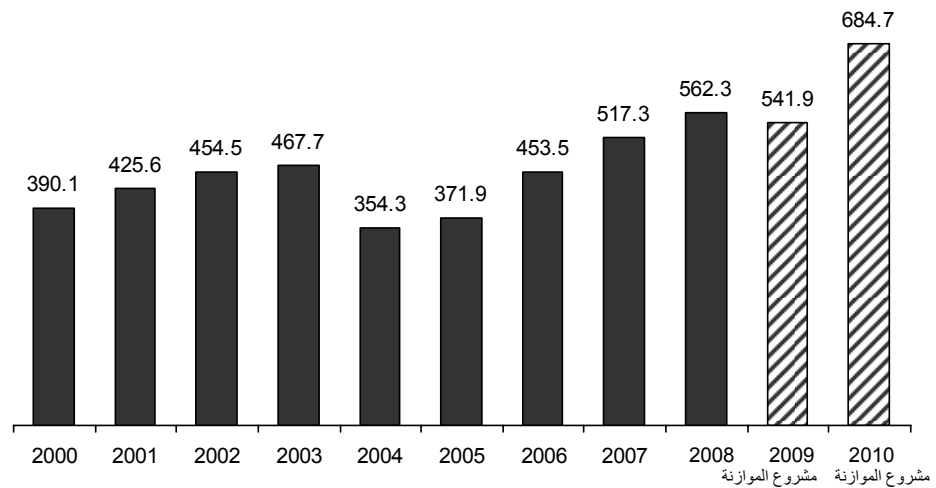
### دعم الحضانات اليومية

طبقاً لمشروع موازنة وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، فإن أحد التغييرات الرئيسية التي سوف يشهدها عامي 2009 و-2010 يكمن في "الزيادة في موازنة الدعم المالي الممنوح لإطار تربوي خاص بالأطفال من هم دون سن المدرسة، بهدف التشجيع على زيادة العرض القائم في الأطر وتمويل توسيع دائرة أصحاب الاستحقاق". يجري الحديث بالدرجة الأولى عن الحضانات اليومية العامة التابعة لمؤسسة نَعَمَات ومؤسسة فيثسو وغيرهما من المنظمات. تغطي هذه المنظمات 2.5% فقط من كلفة الخدمة، فيما تأتي مصادر التمويل الأخرى من الحكومة ورسوم التعليم. تتقرر رسوم التعليم بشكل متدرج وفقاً لدخل الأهل، علماً أن رسوم التعليم الدنيا بلغت في العام 2008 - 443 شاقلاً في الشهر، وهو المبلغ الذي يخصص للأطفال القادمين إلى الحضانات اليومية بتوجيه من خدمات الرفاه الاجتماعي ولأطفال الأمهات أحادية الوالدين. أما رسوم التعليم الكاملة فبلغت في السنة نفسها 1,793 شاقلاً في الشهر، وهو المبلغ الذي تدفعه كل أسرة يتجاوز دخلها الشهري 5,500 شاقلاً.

وفقاً لمشروع الموازنة، وبناءً على اتفاق الائتلاف الحكومي، سوف تحصل موازنة الحضانات اليومية على زيادة قدرها 200 مليون شاقلاً (وفق الأسعار الجارية) ابتداءً من سنة الموازنة 2010.

### موازنة الحضانات اليومية والبيئية، 2000-2010

بملايين الشواقل، وفقاً لأسعار 2008



**ملاحظة:** المعطيات للفترة 2001-2008 مأخوذة من بيانات التنفيذ الصادرة عن محاسب وزارة المالية العام. تستند البيانات للعامين 2009 و-2010 إلى مشروع الموازنة لهذه السنة.

**المصادر:** معالجات أجراها مركز أندا لمعطيات صادرة عن وزارة المالية-المحاسب العام، التقرير السنوي - سنوات مختلفة؛ وزارة المالية، مشروع الموازنة وإيضاحات وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل للعامين 2009 و-2010، حزيران 2009.

شهد الدعم الحكومي للحضانات اليومية والحضانات البيئية زيادة في الفترة بين 2000 و-2008 بنحو 45%. غير أن موازنة العام 2009 ستشهد تراجعاً معيّناً، لتعود إلى الارتفاع في 2010. نرجو أن يتم تحويل جزء من الموازنة لتحسين شروط عمل العاملات في الحضانات.

### الإشراف على الحضانات اليومية والحضانات البيئية

أوصت الحكومة في 12 أيار 2009 بخصخصة الإشراف على الحضانات اليومية والحضانات البيئية.

لا تقوم الدولة بنفرض يديها من مسؤوليتها عن الإشراف فحسب، لكنها تدفع بقرارها هذا إلى تسليم مهمة توظيف المشرفين/ات إلى شركات المقاولين، مجردة المشرفين من مكانة موظفي الدولة.

### موازنة التأهيل المهني

قسم التأهيل المهني التابع لوزارة الصناعة والتجارة والتشغيل يقيم على التأهيل المهني الممنوح للشبيبة والبالغين. يشكل دعم الدورات للبالغين إحدى الأدوات التي يتم اعتمادها في مواجهة ظاهرة البطالة. ثمة الكثير من ضريبة الشفاه عن التأهيل المهني التي تطلقها جلسات الحكومة عند تناولها موضوع البطالة، أما في واقع الأمر، فقد عانت هذه الأداة في السنين العشر الماضية من إهمال بالغ. يشهد على ذلك عدد المشاركين في دورات التأهيل المهني الممولة من وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل. ففي العام 2000 بلغ عدد هؤلاء 38 ألف مشترك، فيما بات العدد في العام 2008 - 6,755 لا غير، منهم 3,104 (46%) من النساء.

### موازنة الدورات اليومية للبالغين ضمن موازنة قسم التأهيل المهني

2010-2000

بملايين الشواقل، وفقاً لأسعار 2008

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
60.0	60.4	43.1	58.9	60.0	72.9	93.0	117.3	156.4	159.1

ملاحظة: المعطيات للفترة 2001-2008 مأخوذة من بيانات التنفيذ الصادرة عن محاسب وزارة المالية العام. تستند البيانات للعامين 2009 و-2010 إلى مشروع الموازنة لهذه السنة.  
المصادر: معالجات أجراها مركز أندا لمعطيات صادرة عن وزارة المالية-المحاسب العام، التقرير السنوي - سنوات مختلفة؛ وزارة المالية، مشروع الموازنة وإيضاحات وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل للعامين 2009 و-2010، حزيران 2009.

يبين الجدول أعلاه موازنة دعم الدورات للبالغين في العقد الأخير، وهو يشهد على حدوث انخفاض مطرد وثابت، فموازنة العام 2000 كانت تعادل 3.5 ضعفاً في عام 2008. تشير موازنة العامين 2009 و-2010 إلى زيادة قياساً بالعام 2008، لكن يجب التذكير أن التنفيذ الموازني يظل عادة أقل

حجمًا عنه في الموازنة المقترحة. وهذا ما سوف نلاحظه في واقع الأمر خلال 2009، لا سيما في ضوء التأخر بإقرار الموازنة.

عدد النساء في السنوات القريبية، اللواتي بوسعهن تحسين أجورهن، من خلال الاستفادة من دورة مهنية مدعومة، سوف يكون على الأغلب صغيرًا.

## مخصصات التأمين الوطني

تلعب مخصصات التأمين الوطني دورًا بالغ الأهمية لجمهور النساء لكونهن يشكلن السواد الأعظم لمتلقي غالبية المخصصات:

- حوالي 100% من متلقي رسوم الولادة وهبة الولادة؛
- 71% من متلقي مخصصات التمريض؛
- 65% من متلقي تأمين الدخل؛
- 56% من متلقي مخصصات الشبخوخة.

غالبية التغييرات المقترحة للعامين 2009 و-2010 سوف تكون مفيدة للنساء.

## مخصصات الشبخوخة

يتضمن قانون التسويات أمرًا مؤقتًا بمنح زيادة قدرها 400 مليون شاقل لمخصصات الشبخوخة في كل من الأعوام 2009 و-2010 و-2011.

يبين الجدول أدناه الزيادة التي سيتلقاها كل مسن ومسننة من ذوي الاستحقاق لمخصصات الشبخوخة الأساسية. المعطيات الواردة في الجدول لا تشمل الزيادة الناجمة عن الأقدمية أو تأجيل تلقي المخصصات؛ المسنونون الذين يستحقون هذه الزيادة سوف يحصلون على مبلغ أكبر بقليل.

## الزيادات المقترحة على مخصصات الشبخوخة للأعوام 2009، 2010 و-2011 بأسعار 2009

المجموع	2011	2010	من آب 2009	
100 شاقل	31 شاقلا	31 شاقلا	38 شاقلا	مخصصات الشبخوخة ، دون إضافة ناجمة عن أقدمية في تلقي المخصصات
132 شاقلا	42 شاقلا	41 شاقلا	49 شاقلا	مخصصات الشبخوخة ، دون إضافة ناجمة عن أقدمية في تلقي المخصصات - كذلك لاستكمال الدخل

المصدر: مريم شليز نيجر، قسم الشبخوخة، مؤسسة التأمين الوطني

تشكل زيادة مخصصات الشيخوخة خطوة في الاتجاه الصحيح، حتى ولو كانت الزيادة ضئيلة.

للأسف الشديد، لا تزال المخصصات مرتبطة بمؤشر غلاء المعيشة، لا بمتوسط الأجر، علمًا أن متوسط الأجر يرتفع عادة بسرعة أكبر منها عند مؤشر أسعار المستهلك.

### مخصصات الأولاد

من المقرر أن تزداد المخصصات الممنوحة للطفل الثاني والثالث والرابع في أعقاب الاتفاق الائتلافي، اعتباراً من آب 2009 حتى نيسان 2010 حين تصل المخصصات إلى 259 شاقلاً مقابل 159 شاقلاً اليوم. بعد ذلك الموعد، من المقرر أن يتم ربط هذه المخصصات بمؤشر الأسعار للمستهلك.

يمكن طرح ثلاثة تحفظات على هذا الاتفاق:

- لن يحق للطفل الذي لم يتلقَ أنواع التطعيم المتوجبة الحصول على الزيادة، الأمر الذي من شأنه إلحاق الضرر بالنساء الحريديات؛
- لن يحق للطفل الذي لا يزاول الدراسة بشكل منتظم الحصول على الزيادة، الأمر الذي من شأنه إلحاق الضرر بالنساء البدويات المقيمات في التجمعات السكانية غير المعترف بها؛
- سوف يجري حساب الأطفال، في الأسر متعددة الزوجات، حسب الأب، ما من شأنه إلحاق الضرر بالنساء البدويات من غير الزوجات الأولات.

يجب الإشارة إلى أن مخصصات الأطفال تُحوّل مباشرة لحساب الأم المصرفي.

يجدر التنويه إلى جانب آخر متعلق بمخصصات الأطفال: يتضمّن قانون التسويات مسأً بمخصصات الأطفال للأسر الموجودة خارج البلاد، إذ يقترح القانون دفعها عن شهرين في أكثر تعديل، لا ستة أشهر كما كان الحال حتى اللحظة.

### مخصصات أخرى

- تم إلغاء الاقتراح الأصلي (من تشرين الأول 2008) بتقليص رسوم الولادة.
- جرى اعتماد مجموعة من التسهيلات في مجال رسوم البطالة لمن فتح مشروعاً اقتصادياً وأخفق فيه.



## وزارة الرفاه

### مآوي ذوي التخلف العقلي

اقترح قانون التسويات الأصلي القيام بخصخصة مأويين يوميين لذوي التخلف العقلي، وهو أمر بوسعه، لو تمت الموافقة عليه، إلحاق الضرر بشروط عمل النساء العاملات في هذا المجال. وقد أعلن وزير الرفاه الاجتماعي (وقتئذ واليوم) رفضه القاطع لهذا الإجراء، وقد تحقق له ذلك، وأزيل اقتراح الخصخصة من الموازنة.

### موازنة ملاجئ النساء المعنفات

سوف يتقلص الدعم الحكومي لملاجئ النساء المعنفات، البالغ عددها 13، في العام 2009 بنحو 8% بقيم حقيقية، وبنحو 2% في العام 2010. يبين الجدول أدناه المعطيات في هذا المجال:

### التمويل الحكومي لملاجئ النساء المعنفات، 2008-2010

بملايين الشواقل، وفقاً لأسعار 2008

2010	2009	2008
17.43	17.87	19.42

ملاحظة: معطيات العام 2008 مأخوذة من بيانات التنفيذ الصادرة عن محاسب وزارة المالية العام. تستند البيانات للعامين 2009 و-2010 إلى مشروع الموازنة لهذه السنة.  
المصادر: معالجات أجزاها مركز أدفا لمعطيات صادرة عن وزارة المالية-المحاسب العام، التقرير المالي السنوي للعام 2008، أيار 2009؛ معطيات العام 2009 مأخوذة من وزارة الرفاه.

### الموازنات المخصصة لضحايا العنف الجنسي من النساء

تقلّ الموازنات المقترحة تخصيصها لضحايا العنف الجنسي من النساء في العام 2009 بنحو 5% عنها في العام 2008، وتقلّ الموازنات المخطط لها للعام 2010 بنحو 9% عنها في 2009.

### موازنة مخصصات مساعدة ضحايا العنف الجنسي من النساء، 2008-2010

بآلاف الشواقل، وفقاً لأسعار 2008

2010	2009	2008	
421	429	156	مراكز العناية بضحايا العنف الجنسي من النساء
1,678	1,699	2,422	المساعدات لضحايا العنف الجنسي من النساء

6,090	6,837	6,827	برامج العناية بضحايا العنف الجنسي من النساء
8,189	8,965	9,404	المجموع

#### ملاحظات:

1. معطيات العام 2008 مأخوذة من بيانات التنفيذ الصادرة عن محاسب وزارة المالية العام. تستند البيانات للعامين 2009 و-2010 إلى مشروع الموازنة لهذه السنة.
  2. يُستدلّ من مراجعة كتاب المحاسب العام للعام 2008 أن الموازنة المُستحدثة المُخصّصة لبرامج العناية بضحايا العنف الجنسي من النساء بلغت 22.974 مليون شافل، فيما صادقت الكنيست في العام نفسه على موازنة بلغت 10 ملايين شافل، أما النفقات الفعلية فبلغت 6.827 مليون شافل.
  3. يُستدلّ من مراجعة كتاب المحاسب العام للعام 2008 أن الموازنة المُستحدثة المُخصّصة لمراكز العناية بضحايا العنف الجنسي من النساء بلغت 310 ألف شافل، فيما صادقت الكنيست في العام نفسه على موازنة بلغت 439 ألف شافل، أما النفقات الفعلية فبلغت 156 ألف شافل.
- المصادر: معالجات أجزاها مركز أدفا لمعطيات صادرة عن وزارة المالية-المحاسب العام، التقرير المالي السنوي للعام 2008، أيار 2009؛ معطيات العام 2009 مأخوذة من وزارة الرفاه.

## التوظيف وعلاقات العمل

### تفاهات "منتدى المائدة المستديرة"

نشأ على هامش المداولات حول موازنة الدولة للعامين 2009 و-2010 "منتدى الدائرة المستديرة" الذي يشارك فيه ممثلون عن الهيئات وأرباب العمل والحكومة. وقد توصل المنتدى إلى مجموعة من التفاهات التي تُعنى بحقوق العاملين، وبعضها ذو صلة خاصة بالنساء. وقد تعهدت الحكومة بإقرار تلك التفاهات على وجه السرعة ضمن قانون تتم المصادقة عليه عادة إقرار موازنة الدولة. فيما يلي بعض هذه التفاهات:

- لا يحق فصل عامل/ة مريضة ما دامت تستحق الحصول على رسوم المرضية. يحدّد هذا الاتفاق فترة دنيا للغياب عن العمل نتيجة المرض، لا يحق للمشغل الاقتناص منها؛
- يحق للعامل/ة أن تقيد لحسابها حتى 60 يوم غياب عن العمل نتيجة إصابة زوجها بمرض عضال، وحتى 90 يوماً نتيجة إصابة ابنها بمرض عضال (110 أيام كحد أقصى للمرأة أحادية الوالدين) – وذلك على حساب أيام المرض أو العطلة السنوية وشرط أقدمية في مكان العمل لا تقل عن عام واحد؛
- يعمّم أمر وجوب الحصول على ترخيص لا على شركات القوى العاملة فقط، بل وعلى مقاولي الخدمات في مجالات أعمال التنظيف، والحراسة، والحراسة الأمنية. معلوم أن عدداً كبيراً من النساء يعمل لدى مقاولي الخدمات في أعمال التنظيف، علماً أن هؤلاء لم يخضعوا حتى الآن لأي إشراف. أما الآن، فسوف يخضعون لإشراف جزئي؛
- تمديد الحق بتقديم دعوى على تحرّش جنسي لفترة أقصاها 3 سنوات بعد حدوث التحرش، فيما تقتصر الفترة في الوقت الراهن على عام واحد فقط.

## مساعدة المصانع التي تعاني من ضائقة – على حساب العاملات والعاملين

تتضمن تفاهات "منتدى المائدة المستديرة" بنداً يمس بغالبية النساء: يُنشأ صندوق لمساعدة المصانع التي تعاني من ضائقة يقوم على تمويل جزئي من مبالغ تعادل قيم أيام العطلة لمجموع العاملين/ات (يسهم العاملون/ات وصاحب العمل بحصتين متساويتين)، يضاف إليه تمويل ناشئ عن اقتطاع نصف رسوم النفاهة من موظفي الدولة في العامين 2009 و-2010. للتذكير، معظم موظفي الدولة من النساء.

كان الأولى تأجيل خطة تخفيض ضريبة الدخل، التي يستفيد منها بالدرجة الأولى أصحاب الدخل العالي، على الاقتناص من أجر النساء.

### "خطة فيسكونسين"، و"أضواء العمل" وعمل النساء

على الرغم من الكلفة العالية لخطة فيسكونسين بكافة تشكيلاتها، ونتائجها غير المشجعة (كان إنجاز الخطة الأكبر خفض عدد متلقي تأمين الدخل. صحيح أن عدداً من المشاركين في الخطة وجدوا عملاً، لكن الوظائف كانت جزئية وبأجر متدنٍ، ولم يلاحظ هؤلاء تحسناً في وضعهم الاقتصادي)، وعلى الرغم من التحسن الجرم الذي شهدته خدمات التوظيف الحكومية، يقترح قانون التسويات توسيع النسخة الحالية من خطة فيسكونسين التي تقوم على تطبيقها شركات خاصة.

القضية هنا قضية جنسية، إذ أن غالبية متلقي تأمين الدخل هم من النساء، أي أن معظم المشاركين في خطة فيسكونسين هم من النساء أيضاً. لا تعاني إسرائيل من مشكلة جدية في توظيف النساء اليهوديات (ويقصد هنا نسبة مشاركتهن في سوق العمل)، أما مشكلة توظيف النساء العربيات فلن يكون بوسع الخطة إيجاد حل لها.

وبالفعل، فإن معدل مشاركة النساء اليهوديات في سوق العمل مرتفع مقارنة بالمتوسط في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). إذن لا تكمن مشكلة النساء اليهوديات في معدل المشاركة، بل بمستوى الأجر المتدني وأشكال التوظيف الجائرة – أما خطة فيسكونسين فتعزز هذا الإجحاف. يبين مسح أجرته وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل أن النساء اليهوديات، الأمهات لأولاد غير بالغين، يشكلن احتياطياً ضئيلاً لسوق العمل وأن لا لزوم لاتخاذ إجراءات خاصة لتوسيعه. في المقابل، احتياطي الأمهات العربيات كبير، لكن العناية بالأمر هنا تقتضي التركيز على إزالة العقبات لتجنيدهن لسوق العمل، ولا يندرج هذا الدور ضمن مهام خطة فيسكونسين.

### المساس براتب تقاعد موظفي الدولة

تضمنت التفاهات التي أحرزت في إطار "منتدى الدائرة المستديرة" اتفاقاً يربط بموجبه الأجر المقرر، الذي يُحسب راتب تقاعد موظفي الدولة على أساسه، بمؤشر الأسعار للمستهلك عوضاً عن أين يكون الربط بالأجر المقرر للعامل/ة النشيطة/ة بالدرجة المهنية عينها. كما تقدم، غالبية موظفي الدولة من النساء، إلى ذلك، فإن معدل التغطية التقاعدية وحجم الراتب التقاعدي لدى النساء أدنى منهما عند الرجال. وحيث أن مؤشر الأسعار للمستهلك يرتفع غالباً بوتيرة أبطأ منها في متوسط الأجر، فإن تطبيق الاقتراح سوف يؤول إلى تخفيض التقاعد الموازي لموظفي الدولة من النساء ويوسع فجوة عدم المساواة الجنسية.

## المصادر

- مشروع قانون زيادة النجاعة الاقتصادية (تعديل على القانون لتطبيق الخطة الاقتصادية للعامين 2009 و-2010 ("قانون التسويات")، 16 حزيران 2009.
- مركز أدفا، مشروع الموازنة ومشروع قانون التسويات 2010-2009: لم نبلغ بعد المستوى الموازني مطلع العقد، حزيران 2009.
- وزارة المالية، موازنة الدولة: مشروع الموازنة لعامي 2010-2009: مقومات الموازنة والخطة متعددة السنوات، حزيران 2009.
- وزارة المالية، مشروع الموازنة لعامي 2010-2009 وإيضاحات، وزارات مختلفة، القدس، حزيران 2009.
- وزارة المالية، مدير إيرادات الدولة، جهاز الضريبة في إسرائيل: **מגוולת** والتوقعات. عرض مقدّم للجنة المالية، فريده يسرئلي، القيمة على إيرادات الدولة (التنفيذية)، حزيران 2009.
- وزارة المالية، مدير إيرادات الدولة، التقرير السنوي 2007، الرقم 56، القدس، 2008.
- سفيرسكي شلومو وإيتي كونور-أطياس، العاملون والمشغلون وكعكة الموارد الوطنية: التقرير السنوي لعام 2008، تل أبيب، 2009.
- وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، مديرية البحوث والاقتصاد، "الاعتراف بنفقات العناية بالأطفال كنفقة معترف بها للاحتياجات الضريبية: هل يمكن توقع حصول زيادة في نسبة مشاركة الأمهات في القوة العاملة؟"، حزيران 2009.
- حوار مع نيثسا ليف سبان، قسم التأهيل المهني، وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، 28 حزيران 2009.
- حوار مع مريم شملتسير، قسم الشيوخوخة، مؤسسة التأمين الوطني، 25 حزيران 2009.
- حوار مع حنان فريتنسكي، مسؤول الموازنات في وزارة الرفاه، 29 حزيران 2009.
- حوار مع مسؤول موازنات وخبير اقتصادي في قسم الاقتصاد والتأمين الصحي، وزارة الصحة، 1 تموز 2009.

הערה[2]: ?